بعض المصادر الاسرائيلية ـ كما سنرى لاحقاً ـ الى حد التحدث عن تفاصيل مواقف سياسية للملك حسين عرضها خلال هذه الاتصالات التي حرص الاردن على عدم نفيها أو تأكيد وقوعها، تجنباً لردود الفعل العربية المحتملة، وبصورة خاصة رد فعل م.ت.ف.، التي سترى في ذلك خروجاً على اتفاق ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥، المبرم بينها وبين الملك حسين، والذي اعتبر ناظماً للعلاقات الثنائية بين الاردن وم.ت.ف.، ونص على التحرك السياسي المشترك حيال اية تسوية تتعلق بالمناطق المحتلة، وازمة المنطقة عموماً.

لقد ذهب بعض المصادر الاسرائيلية في تحدثه عن تلك الاتصالات، الى أبعد بكثير مما كتب عنها في الصحافة، العالمية والعربية على حد سواء. فقد كتب اريه ناءور في صحيفة «هآرتس» بتاريخ ١٩٨٥/١١/٣: «انه عندما تفتح الارشيفات، وتنشر الوثائق [المتعلقة بالمباحثات السرية الاردنية ـ الاسرائيلية] يتضح ان الملك حسين، انهمك، اكثر من أي زعيم عربي آخر، في المفاوضات المباشرة مع اسرائيل، وبدون شروط مسبقة. وربما يزيد عدد الساعات التي قضاها زعماء اسرائيليون في المحادثات مع الملك، على مجموع الساعات [التي استغرقتها] المفاوضات المباشرة، التي أجريت مع الزعماء العرب الآخرين كافة».

وعلى الرغم من ان الاتصالات الاسرائيلية ـ الاردنية لم تنقطع طيلة العشرين عاماً الماضية، الا ان ما يهمنا منها هو الاتصالات التي رافقت عملية السلام التي قادتها الولايات المتحدة الاميركية منذ النصف الثاني من العام الماضي (١٩٨٥) والتي انتهت الى طريق مسدود. ويهمنا اكثر ما دار بين شمعون بيرس، والملك حسين، في لقاء باريس، صيف العام الماضي، الذي اعتبر الاكثر اثارة بين هذه اللقاءات، نظراً لما تضمنه من موضوعات وآراء ومقترحات.

محادثات ماريوت

اشارت صحيفة «دافار» الاسرائيلية الى ان اول لقاء عمل اسرائيلي ـ اردني من نوعه عقد في الولايات المتحدة الاميركية. ففي تقرير لمراسلها في واشنطن، نقلاً عن مصدر عربي مقرب من الملك حسين، جاء: «ان وفداً يضم موظفين اسرائيليين، كان في زيارة عمل لواشنطن قبل اسبوعين، اجتمع الى مساعدين للملك حسين. وكان اعضاء الوفد [الاسرائيلي] أقاموا في فندق ' ماريوت ' [في العاصمة الاميركية]، وعلم ان الملك حسين أعرب [عبر مساعديه] عن أمله في ان يتجاوب رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، وبانفتاح اكبر، مع مبادرته السلمية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٥/٩/١٨). والمقصود بذلك المبادرة التي عرضها الملك حسين امام المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة، التي عقدت في عمان، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، وتضمنت عدداً من النقاط في اطار الدعوة الى مبادلة الارض بالسلام.

واكد وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، انه «أجريت خلال الشهور السبعة الاخيرة [بين أيار ـ تشرين الثاني (مايو ـ نوفمبر) ١٩٨٥] اتصالات سرية بين ممثلين لرئيس الحكومة [الاسرائيلية] وبين مصر والاردن وعرب فلسطينيين، أجري خلالها تبادل الآراء والاتفاق على مبادئ. لم تكن المفاوضات مفصلة، لكنها تمكنت من توضيح بعض النقاط [مثل الموقف من] عقد مؤتمر دولي [حول الشرق الاوسط]، [وتوضيح] ان الاردن لا يستطيع دخول المفاوضات بمفرده، بل جنباً الى جنب مع سوريا، ومحاولة ايجاد طريقة يستطيع بموجبها عرب فلسطينيون، توافق عليهم منظمة التحرير الفلسطينية، الاشتراك في المفاوضات» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٦/١/١٢).

واشار شارون، أيضاً، الى انه «أجري حديث حول سلطات حكم اسرائيلية ـ اردنية مشتركة في الضفة الغربية، ووقف الاستيطان، وتجميد المستوطنات القائمة في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] عند حجمها الحالي، والسماح للاردن بتولي مهام الامن الداخلي في الضفة الغربية، وتسيير دوريات اسرائيلية ـ اردنية مشتركة، ووضع الاراضي ومصادر المياه في المناطق تحت سيطرة مشتركة» (**المصدر نفسه**). لكن اللقاءات ما لبثت ان ارتقت الى مستوى ضم شخصيات سياسية رفيعة المستوى قبل ان